العرب
الخميس 2019/08/08
السنة 42 العدد 11432



# دولة السياقة عكس السير

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

كان الذي يشكو من فشل العملية السياسية العراقية التي أنشأها الحاكم المدني الأميركي، بول بريمر، على المحاصصة وسلطة السلاح والهيمنة الإيرانية، ويطالب باعتقال فرسانها الفاسدين الكبار، وإعادة الدولة العراقية إلى سكة السلامة من جديد، يُتهم بالتحامل والدسيسة، وبالظلم الكبير.

حتى جاء اليوم الذي يعلن فيه رئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة، بنفسه، وعلى الملأ، أن العراق ليس دولة ولا هم يحزنون.

فلم يصادف، من قبل، في دولة من دول العالم الأول والثاني والثالث، وحتى الرابع إن وُجد، أن يأمر رئيس حكومة بعدم السياقة عكس السير.

وإليكم الخبر:

"وجه رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة عادل عبدالمهدي، الاثنين، 22 تموز (يوليو)، 2019، بمنع عجلات الدولة والأرتال العسكرية من السير عكس الاتجاه، وتُمنع منعا باتا المخالفة أثناء قيادة المركبة، ومنها عكس الاتجاه، والالتزام بالإشارة المرورية، ومهما كان الشخص قائد المركبة".

وبالتدقيق الموضوعي العادل يتبين أن دولة عادل عبدالمهدي، وقبله دولة حيدر العبادي، وقبل قبلِه دولة نوري المالكي، وقبل قبل قبله دولة إبراهيم الجعفري، عربة قطار منفلتة تنطلق بأقصى سرعة، ولكن بعكس السير، في جميع المجالات والميادين.

فمنذ أول أيام مجلس الحكم الذي قام على أسوأ نماذج المحاصصة الطائفية والعنصرية تنبّأ كثيرون من الكتاب والسياسيين بحجم الضرر والخراب والتمزق والفساد الذي سوف يجلبه العهد الجديد للشعب العراقي. وذلك لأن السلطة لم تعد للأكفأ والأصلح والأكثر وطنية ونزاهة، بل هي للأشد وقاحة، والأقل نزاهة، والأكثر خيانة وعمالة، والأقدر على مخالفة القوانين، وعدم احترام الأصول التي كانت مرعيّة، حتى حين كانت الدولة العراقية تحت الانتداب والوصاية والاستعمار.

فكلهم دون استثناء، يحاربون كلَّ من يحاول تشخيص هذا الواقع المر، سواء بالكلمة أو بالتظاهر السلمي أو بالمعارضة الحزبية المنظمة، ويتهمونه بالعمالة لهذه المخابرات أو تلك، أو يرمونه بإحدى التهم الجاهزة، ومنها وفي مقدمتها التبعية للبعث وصدام وداعش، أو بالحقد الطائفي أو القومي الهدام.

لا تتسع صدورهم لنقد، ولا لوجهة نظر مخالفة، ولا لرأي آخر لا يمجد خرابهم، ولا يداري على فسادهم، ولا يسمي الدكتاتورية ديمقراطية، والغش والقتل والسرقة والتزوير والتهريب شطارة وشجاعة وعدالة ووطنية خالصة.

ولأن المقدمات هي التي تقرر النتائج، فإن أيَّ نظام يستنهض الفكر الظلامي المتخلف، ويوقظ العصبيات القبلية والطائفية والعنصرية المتطرفة، ويعادي التحضر والتقدم والتطور، لا بد أن يصل، عاجلا أم آجلا، إلى واحدٍ من أمرين.

إما أن يعتاد زعماؤه، ومعهم الملتفون حولهم، على حالة الفوضى والفساد وانعدام الثقة، ثم يتعايش معها المجتمع العراقي، وتضطر حكوماتُ العالم الخارجي ومؤسساته إلى التعايش والتعامل معها، وهذا هو الحاصل في العراق اليوم، بعد ستة عشر عاما من التخبط والانفلات والفوضى والاحتراب.

وإما أن يتمرد الغضب الشعبي على الفساد والفوضى والخيانة ويتمخض عن إرادة وطنية ثورية واعية تلد جبهة ديمقراطية فاعلة، فيمكن عند ذاك الخروجُ من المحنة، كما حدث في دول كانت تشبه دولتنا، مثل مصر وتونس والجزائر والسودان. وهذا ما لم يحدث، ولن يحدث في المدى المنظور، وذلك لتعدد الإرادات، واختلاف الأولويات، وتناقض الأحلام والتمنيات، ونجاح فرسان العملية السياسية، شيعة وسنة، عربا وأكرادا، في إيقاظ العصبيات القومية والطائفية والمناطقية، وإغراق الجماهير في هموم البحث عن الغذاء والدواء والماء والهواء، والاعتياد على الفوضى والسياقة عكس السير، وحالها، في ذلك، كحال مركبات الحكومة على حدّ سواء.

وقد جرت العادة على أن تجاهد الحكومات في أغلب الدول الأخرى من أجل تحسين المتوفر وتطويره، وإصلاح ما يمكن إصلاحه في مجالات السياسة والاقتصاد والتعليم والزراعة والصحة والتجارة والصناعة والري والمواصلات والاتصالات، وبقدر المستطاع.

أما القائم اليوم في دولة عادل عبدالمهدي وكاكه برهم صالح ومحمد الحلبوسي فهو عراقٌ مولودٌ من عراق الذين سبقوهم، غازي الياور وإبراهيم الجعفري وجلال الطالباني ونوري المالكي وحيدر العبادي ومحمود المشهداني وفؤاد معصوم وأسامة النجيفي وصالح المطلق ورافع العيساوي وهوشيار زيباري ومسعود البارزاني وسليم الجبوري.عراق يتقافز من أسوأ إلى أسوأ، ومن فشل إلى فشل، ومن فساد إلى فساد. دولة تجلس بالمقلوب. وعربة قطار لا تعرف السياقة إلا بعكس السير. ومن له رأي آخر عليه أن يسأل رئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة، ولله في خلقه شؤون.

# لمواجهة التحولات السعودية: إعادة تدوير المنتجات المتطرفة

عمر علي البدوي
كاتب سعودي

بعد أن نجحت المملكة العربية السعودية في اتخاذ خطوات جريئة ساهمت في تجفيف منابع التشدد، وشرعت في سياسة جديدة من شأنها أن تقوض بُنى التطرف الذي كان يكسو واقعها ويصدّر لها المتاعب، وفي إطار خصومة تتفاقم بإصرار الدوحة على المكابرة والمضيّ عميقا في الهجوم السافر على الرياض، استعادت المنصات الإعلامية الممولة قطريا اللعب على طريقتها التقليدية، بإعادة تدوير المنتجات المتطرفة الموصومة بالإرهاب لاستخدامها بيادق في حربها المفتوحة على توجهات السعودية وسعيها الحثيث لتبني قيم التغيير والعصرنة.

إنها المهارة التي تُتقنها منصات قطر، إذ كان آخر ما سلته من كنانتها المتحفزة لمناكفة السعودية، هو الاستعانة بالسعودي الهارب إلى سوريا مصلح العلياني والملقب بأبوخالد الجزراوي، وأخذت في تلميعه وتضليل الجمهور بتسميته مدونا لمهاجمة السعودية وهيئة الترفيه واللعب بالمفردات التقليدية التي طالما تلاعبت بها وفخختها بالرسائل السياسية المشؤومة.

إنها "شنشنة أعرفها من أخزم"، إذ طالما استخدمت قناة الجزيرة وتوابعها هذه اللغة في وجه السعودية، عبر تأليب الداخل والنفخ في هواجسه الهويّاتية والقيمية لشق عصا الطاعة، وقد كان هذا الصنيع، على بشاعته، جزءا من المضض الذي كانت تطويه الرياض تحسبا لعودة العقل إلى الدوحة وتنزهها عن هذا السلوك الخبيث.

وبالعودة إلى الماضي القريب، كانت الجزيرة منبرا مفضلا لدى زعيم القاعدة أسامة بن لادن، وهو يبث خطابه التحريضي ضد السعودية، موظفا في ذلك التواجد الأميركي على الأراضي السعودية بوصفه انتهاكا للثوابت الدينية التي استقرت عليها شرعية الدولة ومعولا لهدم وتقويض التفاهم غير المرئي بين الشعب والسلطة. كانت الجزيرة تعوّل وتراهن على دسائسها من رموز الصحوة لاستكمال مهمة تفخيخ الداخل السعودي بتأليب الرأي العام، وتشتيت انتباهه، وتفتيت الثقة العفوية المبرمة بين أركان الاستقرار الوطني، وسوق جمهورها المعبّأ بالمفردات المبتسرة والمفاهيم المشوهة إلى حتفه.

كان هذا المشهد الابتزازي هو الورقة الرابحة في يد نظام الدوحة للتمويه على مشروعه الإلغائي المستتر خلف دعاوى حرية الرأي والتعددية الإعلامية.

ثم استعادت المنصات القطرية النغمة نفسها هذه الأيام، بعد أن وافق العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، على رفع مستوى التنسيق مع الحليف الأميركي وتمكينه من قاعدة الأمير سلطان بالرياض لزيادة فعالية التعاون العسكري بما يخدم الأهداف العملية للتوجه السعودي بتوطين الصناعة العسكرية وزيادة قدراتها الدفاعية.

وبازدواجية لا خجل فيها، تستدعي المنابر القطرية الخطاب التقليدي نفسه بإزاء هذه الخطوة، مشحونا بمزيج من هلوسات الإسلاميين وبقايا القومية البائدة وفرقعات محاور المقاومة والممانعة المتهتكة على التراب السوري.

لكن وبفضل الخطوات الجادة التي اتخذتها السلطات السعودية لإصلاح واقعها وتقويض البيئة الصحوية التي كانت تستجيب وتتصل بهذا النوع من الأطروحات الانفعالية بما يفتّ في استقرار المجتمع، ذهبت هذه الصيحات سدى بلا رجع لصدى في الداخل، وخابت مساعي الاستثمار الأرعن لهذه الملفات السوداء.

كما احتفت المنصات نفسها بقصة صحيفة "وول ستريت جورنال" الماكرة، عن نية المدان بالإرهاب خالد شيخ محمد، واستعداده لصفقة قضائية مع الولايات المتحدة تُلغى فيها عقوبة الإعدام عنه، مقابل أن يشهد ضد السعودية في الدعاوى المرفوعة من عائلات ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في 2001، رغم علاقاته الواسعة وتشابكه المريب مع قطر، وقيادات نافذة في الدوحة كانت آوته، وأمّنت فرصة هروبه من الملاحقة الأميركية.

**الأمل يضيق بعودة الدوحة إلى جادة الصواب، والرهان يتركز على تقليص نفوذ هذا الخطاب التحريضي عبر الاستمرار بتحديث مجتمعاتنا وكف يد الجماعات المنخرطة من الداخل على نحو ما فعلت السعودية**

إن علاقة المنصات الإعلامية التابعة لقطر مع رموز التطرف والإرهاب غير خافية على أحد، واللاعب بهذه الأوراق سيكون أول من تطاله النار والأضرار، وضلوع الدوحة في تمرير أجندتها من وراء هذه الرموز والخطاب الملتبس، يعدّ بمثابة من يطلق الرصاص على قدميه، وقد عاد ارتباط قطر بالتطرف والإرهاب إلى الواجهة عبر تقرير نيويورك تايمز حول الاستهداف الإرهابي للإمارات في الصومال وضلوع شخصيات قطرية رفيعة ورسمية فيه، وتقرير التايمز بشأن تمويل بنك الريان لمؤسسات متطرفة وبعضها مصنف إرهابيا، وسلسلة انفرطت ولا تتوقف من المفاجآت التي كانت مخبوءة خلف سعة البال والعفو الطويل عن سلوك قطر.

والواقع أن الأمل يضيق ويتعقد بعودة الدوحة إلى جادة الصواب، وأن الرهان يتركز على تقليص نفوذ هذا النوع من الخطاب التحريضي عبر الاستمرار بتحديث مجتمعاتنا وكف يد الجماعات المنخرطة من الداخل، على نحو ما فعلت السعودية وتفعل للمضي قدما في خطواتها الجادة لإصلاح الحال ونشدان أفضل مآل.

# أهداف الثورة المضادة في المشهد السياسي الجزائري الراهن

أزراج عمر
كاتب جزائري

يشهد المشهد السياسي الجزائري حاليا توتّرا مطردا جراء الدعوات والمقترحات التي تقدمها جهات محسوبة على النظام الحاكم تحت غطاء تسريع حل الأزمة الوطنية الجزائرية، غير أن هدفها الحقيقي يتمثل في نقطتين اثنتين؛ وهما إزاحة الأزمة عن مصدرها الحقيقي الذي هو النظام الحاكم وإلصاقها بالحراك الشعبي، وتكريس هذه التهمة الموجهة إلى قطاع واسع من الشعب الجزائري المشارك في المظاهرات من أجل استخدامها كذريعة لتمرير مشروع الثورة المضادة لتقويض المطالب الشعبية التي عبر عنها الشارع الجزائري بقوة وجرأة.

في هذا السياق يمكن للملاحظ السياسي أن يدرك ببساطة أن المحاولات التي يبذلها النظام الجزائري لحصر أزمته هذه في الاختلاف حول الأساليب التي يعتقد واهما أنه بمقتضاها يمكن التوصل إلى اتفاق حول تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والآليات التي تضمن سيرها الطبيعي، بعيدا عن الغش والتزييف، تدخل مباشرة في نطاق الثورة المضادة المقنعة التي يمارسها كرد فعل سلبي على الهزة الشعبية القوية.

وهنا ينبغي التوضيح أن هذه الثورة المضادة التي تحدث الآن في الجزائر لها استراتيجية واضحة، خاصة وأن مصدرها معروف كما أن التصدي لها وتجفيف منابعها ليس بالأمر الهين، ونظرا لذلك فإن الذي ينبغي أن يفعله النشطاء في الحراك الشعبي هو إدراك مخاطرها وفهم كيفية تنفيذها، ثم مقاومتها سلميا بواسطة تعميق نقد مواصلة النظام الحاكم لعمليات طمس المشكلات الكبرى التي أدخلت الجزائر في هذا النفق المظلم، وكذلك بتنوير الوعي الشعبي وجعله يدرك أن هذا الطمس المنهجي هو أحد الأسباب الجوهرية التي ستقضي مع الوقت على هذه الثورة المضادة.

في هذا السياق ينبغي التأكيد أن هذا النوع من الاختزال التعسفي للأزمة ينبئ عن شيء خطير جدا وهو أن النظام الجزائري لم يعالج نفسه بعد من مرض الانفصام الذي أصيب به طوال مرحلة الاستقلال، بما في ذلك فترة العشرية الدموية. علما أن هذا المرض لا يزال يشل لديه القدرة على رؤية الوقائع الموضوعية كما هي، وعلى استخلاص الدروس والعبر من شتى الانتكاسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عانت منها البلاد طوال 57 سنة.

وفي الحقيقة فإن المشهد السياسي الجزائري ينتج حاليا عدة أنماط من الممارسات المضادة للتغيير السلمي الذي يطالب به الشعب، ويعتقد أصحاب هذه الممارسات واهمين أن النظام سوف ينجح بذلك في ربح حرب المناورة وحرب المواقع ليضمن لنفسه البقاء في الحكم، وإجهاض أي محاولة تهدف إلى إنجاز التحول الديمقراطي. ومما يؤسف له أن النظام الجزائري ما زال أسيرا لهذا النمط المتهافت من الثقافة السياسية المتخلفة التي تشكلت لديه بفعل تعوّده على إخماد الانتفاضات التي عرفتها البلاد بسبب قضايا الهوية الثقافية واللغوية، أو أزمة السكن المتفشية، أو جراء غياب التنمية المتطورة المتوازنة بين الشمال والجنوب، أو بسبب تفاقم الغضب الشعبي من التداعيات السلبية والتسلطية للحكم الفردي أو الشللي الجهوي المكرس في البلاد، مرة باستخدام القوة، ومرة أخرى باستخدام الوعود المادية والرمزية البراقة.

وفي هذا السياق ينبغي التذكير بأن النظام الجزائري تمرّس طويلا في مجال إعادة إنتاج شخصيته القاعدية من خلال ممارساته التي نجح فيها، مثل إسقاطه لمشروع التعددية الحزبية بواسطة فرض العقم السياسي، وترسيخه لتقليد الانفراد بالحكم وإشعاله لنيران التناحر بين مختلف الفاعلين السياسيين في الحياة الوطنية، فضلا عن تبديده لطاقات المجتمع المدني وتحويله إلى بوق أجوف للسلطة الحاكمة.

الواضح أنّ هذا الإرث الثقيل يلعب الآن دورا محوريا في تدمير الجهود الساعية إلى بناء الإنسان الديمقراطي والمجتمع العصري وركائز ثقافته الوطنية المؤسسة على أخلاقيات العيش المشترك في الجزائر. ولذلك فإن الممارسات المضادة التي ينفذها النظام الجزائري تأخذ أشكالا أخرى منها على سبيل المثال تأجيل وتجزئة الاستجابة لمطالب المواطنين، واستهداف نشطاء الحراك الشعبي بمحاصرتهم والتضييق على تحركاتهم مرة، وباعتقال وسجن بعضهم بعد اتهامهم بالتحريض على التجمهر أو حمل الراية الثقافية الأمازيغية، أو الإساءة إلى المسؤولين في المحافظات والبلديات مرة أخرى.

علما أن الهدف الاستراتيجي من وراء هذا هو خلط الأوراق وخلخلة الحراك الشعبي على مراحل ثم اختراقه وتفتيت مكوناته البشرية إلى شظايا متناقضة ومتناحرة. من الملاحظ أيضا أن النظام الجزائري يعمل الآن على استثمار نتائج القضاء على العهدة الخامسة للرئيس المخلوع عبدالعزيز بوتفليقة التي توجت بفرض الاستقالة عليه وعلى بعض وزرائه والمسؤولين الكبار وخاصة جماعة تلمسان والغرب الجزائري وأولئك المحسوبين على هذه الجماعة، ويوظفها براغماتيا بهدف اكتساب الشرعية التي تمكنه من إطالة عمره في الحياة السياسية الوطنية.

**الاختزال التعسفي للأزمة ينبئ عن شيء خطير جدا وهو أن النظام الجزائري لم يعالج نفسه بعد من مرض الانفصام الذي أصيب به طوال مرحلة الاستقلال، بما في ذلك فترة العشرية الدموية**

ولا شك أن ممارسة النظام الجزائري لمختلف أساليب التحايل والإجهاض والمراوغة تدخل مجتمعة في صميم الثورة المضادة، وهذا يفسر الأسباب الحقيقية التي عرقلت ولا تزال تعرقل الحراك الشعبي الجزائري عن إنجاز مهامه الكبرى ومنها تحقيق المطلب الشعبي المتمثل في ضرورة الإسراع في محاسبة ومحاكمة أحزاب الموالاة التي تمثل ترسانة الثورة المضادة وتحاول بالتالي أن تبيّض وجهها بمساحيق وهمية للتغطية على دورها الفعلي في تكريس الحكم الدكتاتوري، وإفشال التعددية السياسية والمشاركة في تحطيم التنمية الوطنية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk